

ملخص بحث : الاجتهاد الجماعي
مصطفى عايد إسعيفان

الاجتهاد الجماعي
حقيقته وأهميته وعقباته

• تعريف الاجتهاد الجماعي :

عرفوه بأكثر من تعريف:

(- 1 اتفاق أغلب المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي في مسألة.)

(- 2 استقراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظنٍ بحكم شرعي بطريق الاستنباط، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور.)

(- 3 اتفاق أغلبية المجتهدين في نطاق مجمع أو هيئة أو مؤسسة شرعية ينظمها ولي الأمر في دولة إسلامية على حكم شرعي عملي، لم يرد به نص قطعي الثبوت والدلالة بعد بذل غاية الجهد فيما بينهم في البحث والتشاور.)

(- 4 العملية العلمية المنهجية المنضبطة التي يقوم بها مجموع الأفراد الحائزين على رتبة الاجتهاد في عصر من العصور من أجل الوصول إلى حكم الله في قضية ذات طابع عام تمس حياة أهل قطر أو إقليم أو عموم الأمة، أو من أجل التوصل إلى حسن تنزيل لمعاد الله في تلك القضية ذات الطابع العام على واقع المجتمعات والأقاليم والأمة.)
التعريف المختار :

استقراغ الوسع من جماعة المجتهدين، أو جماعة منهم، في درك حكم شرعي نقلي أو عقلي، أو ترجيحه أو تطبيقه، مع التشاور فيما بينهم في ذلك.
عناصره - كما تفهم من التعريف:-

1- استقراغ الوسع ... : فلا يخرج الاجتهاد الجماعي عن حقيقة الاجتهاد بعمومه.

2- يقع من المجتهدين ممن وصل إلى رتبة الاجتهاد، وهي في حدها الأدنى رتبة الاجتهاد المتجزى في المسألة المنظور فيها، وقد يقع منهم جميعا الاتفاق على الحكم وتكون نتيجته حالئذ إجماعاً. وقد يقع الاجتهاد من جماعة منهم يشكلون أغلبية أو أكثرية.

3- مجاله :

أ- من جهة النص: قد يكون الاجتهاد فيه استنباطياً، أو ترجيحياً انتقائياً وفق منهجية في الانتقاء، أو تطبيقياً تنزيلياً يتعلق بتحقيق المناط في الواقع بحيث يحقق مقاصد التشريع ويراعي مآلات تطبيقه. وعليه فإن دائرة الاجتهاد الجماعي كل نص فهماً وتطبيقاً بغض النظر عن قوة وضوحه (ظني أو قطعي).

ب - من جهة المسائل المبحوثة: قد يتعلق الاجتهاد الجماعي بقضية ذات طابع عام تمس حياة أهل بلد أو عموم الأمة، وقد يكون في القضايا الخاصة التي تتعلق بأفراد المسلمين . وقد يكون في النوازل والقضايا المستجدة، أو في المسائل القديمة المبينة على عرف أو مصلحة

متغيرة، فيتغير الحكم بتغيرها.

– 4التشاور: وهو شرط في تحقيقه، فلو وقع الاجتهاد منهم على حدة وانفراد لا على اجتماع وتشاور، فلا يقع اجتهادا جماعيا بل فرديا، سواء اختلفت آراؤهم أو اتفقت.

كيفيته وخطواته :

يؤسس لهذا الغرض مؤسسة خاصة كمجمع الفقه الإسلامي يضم إليه أشهر علماء العصر أو أغلبهم، بحيث يكون عالمي التكوين. يختارون على أساس فقههم وورعهم، لا بناء على مناصبهم السياسية أو ولائهم لحكم أو نظام سياسي، أو على عصبية مذهبية أو جنسية أو إقليمية .

ينضم إلى هؤلاء علماء مسلمون موثوقون في دينهم، من مختلف التخصصات العلمية العصرية: في الاقتصاد والاجتماع والقانون والطب... ، ليكونوا خبراء يُعتمد قولهم في الاختصاصات العلمية غير الفقهية، ليكون الحكم الفقهي مبنيًا على فهم وإدراك لواقع الحال في موضوع المسألة.

تطرح المسألة التي يراد الاجتهاد فيها على الأعضاء ويزودون بتكيفاتها العلمية غير الفقهية – إن كان لها تعلق بذلك-، بحيث يصير عند كل واحد منهم تصور واضح ودقيق عن المسألة.

يُكلف الأعضاء بالبحث والاجتهاد في حكم المسألة المعروضة عليهم اجتهاد فرديا، ثم يستكتب كل واحد منهم بحثًا يذكر فيه ما أداه إليه اجتهاده، مع ذكر أدلته وأجوبته على أدلة المخالفين إن وجدت، ثم يُمهلون فترة من الزمن، هي عادة المدة الفاصلة بين الدورة والتي تليها . يجتمع الأعضاء في الموعد المضروب ليدلي كل منهم برأيه في المسألة، ثم يتباحثون في آرائهم وأدلتهم، ويتناظرون ويتناقشون ويتشاورون، حتى يفرغوا من ذلك ويجدوا أن المسألة لا تحتاج إلى مزيد بحث واجتهاد. وإلا كلفوا بذلك وأجل الحكم فيها إلى الدورة التالية. بعد الفراغ من البحث والمشاورة، يُنظر فيما انتهوا إليه، فإن اتفقوا على رأي واحد، صدر القرار به دون غيره، وإن لم يتفقوا صدر القرار برأي الأكثرية. صياغة القرار بمادة قانونية من أجل الاستفادة منها في التقنين الفقهي الواقع أو المتوقع، ثم تنشر القرارات عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتتحوّل بحوث الأعضاء إلى مصادر أصيلة في أبوابها وموضوعاتها، يتم نشرها في العالم الإسلامي.

أهمية الاجتهاد الجماعي:

يقول الشيخ محمد الطاهر بن عاشور مشيرا إلى أهميته: (...فلاجتهاد فرض كفاية على الأمة، بمقدار حاجة أقطارها وأحوالها، وقد أثمرت الأمة بالتفريط فيه مع الاستطاعة ومكنة الأسباب والآلات... وإن أقل ما يجب على العلماء في هذا العصر أن يبدأوا به - من هذا الغرض العلمي - هو أن يسعوا إلى جمع مجمع علمي، يحضره من أكبر علماء كل قطر إسلامي، على اختلاف مذاهب المسلمين في الأقطار، ويبسطوا بينهم حاجات الأمة، ويصدروا فيها عن وفاق فيما يتعين عمل الأمة عليه، ويعلموا أقطار الإسلام بمقرراتهم، فلا أحسب أحدًا ينصرف عن اتباعهم.)

ويقول الشيخ مصطفى الزرقا : (لا بد لنا اليوم من أسلوب جديد للاجتihad، وهو اجتهاد الجماعة المنظم؛ ليحل محل الاجتهاد الفردي في القضايا الكبرى.)

ويقول عبد الوهاب خلاف: (الذين لهم الاجتهاد بالرأي هم الجماعة التشريعية الذين توافرت في كل فرد واحد منهم المؤهلات الاجتهادية التي قررها علماء الشرع الإسلامي، فلا يسوغ الاجتهاد بالرأي لفردٍ مهما أوتي من المواهب واستكمل من المؤهلات، لأن التاريخ أثبت أن الفوضى التشريعية في الفقه الإسلامي كان من أكبر أسبابها الاجتهاد الفردي .)

ومما يدل على أهمية هذا الشكل من الاجتهاد الشوري:

1- أن كثيرا من اجتهادات النبي صلى الله عليه وسلم -إذا دققنا فيها النظر- وجدناها اجتهادات جماعية شورية في معظم الأحيان، فإننا سننتهي إلى القول بأن فكرة الاجتهاد الجماعي نشأت وتكونت في ذلك العصر المبارك .

يقول قطب سانو: (إن انتهاج القيادة النبوية هذا المنهج، لم يكن القصد منه الصدور عن رأي جماعي في قضايا مصيرية فحسب، ولكنه كان القصد الأهم منه تشريع هذا المنهج الجماعي في التعامل مع المسائل والنوازل، وتدريب الصحابة على اعتماد هذا المنهج في المسائل العامة التي لم تغشها نصوص الوحي.)

2- إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم إليه صراحة: فعن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله إن نزل بنا أمر، ليس فيه بيان أمر ولا نهْي؛ فما تأمرني؟ قال: شاوروا فيه الفقهاء والعابدين ولا تُمضوا فيه رأي خاصة. (أخرجه الطبراني في الأوسط). وروى الطبراني أيضاً عن ابن عباس- رضي الله عنهما- قال: قلت: يا رسول الله، إن عُرضَ عليَّ أمر، ليس فيه قضاء في أمره، ولا سنة، كيف تأمرني؟ قال: (تجعلونه شورى بين أهل الفقه والعابدين من المؤمنين ولا تقض فيه برأيك خاصة.)

3- كان الاجتهاد الجماعي منهاجاً التزمه السلف من الصحابة والتابعين:

فَعَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ: (كَانُوا إِذَا نَزَلَتْ بِهِمْ قَضِيَّةٌ لَيْسَ فِيهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَثَرٌ، اجْتَمَعُوا لَهَا وَاجْتَمَعُوا، فَالْحَقُّ فِيمَا رَأَوْا، فَالْحَقُّ فِيمَا رَأَوْا) رواه الدارمي .

كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا أُعِيَاهُ أَنْ يَجِدَ فِيهِ سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ رُؤُوسَ النَّاسِ وَخِيَارَهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَإِذَا اجْتَمَعَ رَأَيْتُهُمْ عَلَى أَمْرٍ، قَضَى بِهِ، رواه الدارمي والبيهقي.

وكان عمر إذا لم يجد في القضية كتاباً ولا سنة ولا قضاء من أبي بكر، دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به.

ولما ولي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه- أمر المدينة دعا فقهاء المدينة العشرة فلما دخلوا عليه أجلسهم، ثم حمد الله وأثنى عليه وقال : إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه، وتكونون فيه أعواناً على الحق، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم، أو برأي من حضر منكم.

ويمكن تقسيم أهمية الاجتهاد الجماعي من حيث آثاره إلى عامة وخاصة:

أولاً: الآثار العامة

1- الاجتهاد الجماعي ضرورة شرعية :

الاجتهاد الجماعي في العصر الحالي ضرورة قصوى، ومقصد جليل في حد ذاته، ليس لكثرة المشكلات والوقائع الجزئية التي ليست لها أحكام فقط، وإنما لوجود الظواهر المعقدة والأوضاع العامة التي هي فوق جزئيات تلك المشكلات والوقائع، ولضخامة حجم التحديات التي تواجه الأمة، والتي تركت آثارها في بعض أنماط التفكير والسلوك لدى شعوب الإسلام التي هي في أشد الحاجة إلى استفراغ منقطع النظر، ومتابعات قد تُفني أعماراً وأحقاباً لو تركت لأفراد وأعلام معينين، فليس هناك من سبيل سوى اعتماد الجماعة الاجتهادية القائمة على عمل الخبراء واستنباط الفقهاء .

- 2 الاجتهاد الجماعي تطبيق لمبدأ الشورى:

يتحقق في الاجتهاد الجماعي مبدأ الشورى الذي حث عليه الإسلام، ودعا إليه في الأمور كلها، وذلك أن أعضاء المجلس الاجتهادي يمارسون الشورى بتبادل الآراء، وتمحيص الأفكار وتقليبها على كل الوجوه، حتى يصلوا إلى رأي يتفقون عليه أو ترجحه الأغلبية.

- 3 الاجتهاد الجماعي سبيل إلى:

أ - الانتقال من فقه الفرد إلى فقه الجماعة، ومن فقه الفروض العينية إلى فقه الفروض الكفائية، باعتبار أن المجتمعات المعاصرة أصبحت الحياة فيها تقوم على الجماعة بشكل كبير وواضح.

ب - إثراء الفقه الإسلامي بالاجتهادات المعاصرة فهو يعطي الفقه نمواً وازدهاراً ومسيرةً لمطلّبات الحياة المعاصرة، وكثرة الآراء الفقهية تدلّ على خصوبة الفقه الإسلامي؛ فهو زاخر بالآراء الفقهية التي تعبر عن يسر هذه الشريعة وصلاحياتها لكلّ زمان ومكان .

ج - التثام الخلافات الفقهية فهو يقلّلها ويقرب وجهات النظر بين العلماء إن لم يحسم الخلاف فيها أصلاً؛ إذا كان اجتهاداً مبنياً على الترجيح بقوة الدليل خاصة في المسائل المعاصرة التي يعتمد الاجتهاد فيها على الأدلة الكلية .

د - حفظ المجتمعات من الفتن بسبب الفتاوى التي تصدر من خارجها؛ دون اعتبار لخصوصيات تلك المجتمعات . وكذلك ضبط مختلف التوجهات الفكرية الموجودة في المجتمع الواحد؛ التي يمكن أن تكون السبب في حدوث الفتن بين ناصريها .

- 4 ضعف الثقة في الاجتهادات الفردية، وتمييع الأحكام في العصر الحاضر:

يعيش المسلمون الآن في فوضى اجتهادية وعلمية ودينية، لأنهم يفتقدون المرجعية العليا في تحديد المواقف الإسلامية الحاسمة في قضايا العصر الشرعية وغيرها . وأمام هذا الاضطراب وبعثرة الفتوى كان الطريق المتعين لإلجام أولئك الأدعياء أو حتى بعض العلماء وإسكاتهم هو وجود الاجتهاد الجماعي المتمثل الآن في المجامع ومؤسساته الأخرى .

- 4 الاجتهاد الجماعي ينظم الاجتهاد ويمنع توقفه أو سد بابيه :

كان من أبرز الأسباب للدعوة إلى توقيف الاجتهاد وإغلاق بابيه هي تلك الفوضى والأخطاء والاختراقات، التي جاءت نتيجة الأدعياء من أصحاب الاجتهاد الفردي، ولغياب الاجتهاد الجماعي، فدخل في صفوف المجتهدين من ليس منهم .

وإذا كانت الفتوى بإغلاق باب الاجتهاد قد قُصد بها في بداية الأمر منع الاجتهاد الفردي غير

المنضبط، لإبعاد من ليسوا أهلاً للاجتهاد، فإن الأمر قد أسيء فهمه فيما بعد، ورُوج أن المقصود منع الاجتهاد مطلقاً، وكان الواجب أن تعالج الفوضى بالاجتهاد بتنظيمه، وجعله في يد جماعة لا في يد الأفراد، بدلاً من أن يعالج بإغلاق باب الاجتهاد .

5- الاجتهاد الجماعي سبيل إلى توحيد الأمة :

الأمة الإسلامية أحوج ما تكون إلى اجتماع كلمتها، واتحاد رؤيتها في ما يحل مشاكلها؛ لتبني على ذلك توحدها في المواقف والتعاملات، ولن يأتي ذلك إلا إذا كانت حلولها لمشاكلها وقضاياها العامة نابعة من رؤية جماعية تسعى إلى جمع الكلمة وتوحيد الصف، بعيداً عن الرؤى الفردية المتنافرة، التي تأتي على الأمة بالتفرق في الأفكار، والتشتت في الصف والتضارب في الأحكام، مما يجعل الناس في حيرة من أمرهم، وفيما ينبغي أن يعملوا به في القضايا العامة التي تحتاج إلى توحيد في الموقف، ووحدّة الحكم الشرعي إلا في حدود ما تقتضيه طبيعة الإقليم مثل، ولعل الاجتهاد الجماعي هو السبيل إلى إيجاد ذلك .

6- الاجتهاد الجماعي علاج للمستجدات :

فقد ظهرت في هذا العصر جملة من الصور التي لم تكن معروفة لدى السابقين، وليس لها مثيل فيما تضمنته كتب الفقه المعهودة، وهذا يتطلب منا ضرورة الاجتهاد لمعالجتها، ولا بد أن يكون هذا الاجتهاد جماعياً، لما فيه من دقة في البحث، وشمول في النظر، وتمحيص للرأي.

7- الاجتهاد الجماعي يساهم في تحقيق القيمة العلمية العملية:

ويمكن تلخيص هذه الإسهامات للاجتهاد الجماعي فيما يأتي:

- 1- ساهم في مواكبة الفقه الإسلامي لمستجدات العصر، وساهم في إيجاد الحلول للنوازل.
- 2- له فضل كبير في وجود المؤسسات الاجتهادية الجماعية التي أضحت لبنة أساسية ضمن المنظومة الفقهية.
- 3- ساهم في قيام المؤسسات المتخصصة.
- 4- ساهم في تكاملية التأهيل للعملية الاجتهادية.
- 5- ساهم في إثراء المكتبة الإسلامية ببحوث قيمة ونفيسة.
- 6- ولا يخفى مقدار ما أسداه الاجتهاد الجماعي لمؤسسات المجتمع بشتى أصنافها مالية واجتماعية وصناعية وغيرها من خدمات شرعية.
- 7- البت والسرعة في حل المستجدات.
- 8- ساهم مساهمة فاعلة في الاندماج بين الخبرات الشرعية والفنية.
- 9- في الاجتهاد الجماعي أثر بالغ في تكوين شخصية الفقيه، وجعله مواكباً لكل ما هو جديد، فهو ينمي فيه الاهتمام بلغة الحوار والنقاش، وإثارة النظر، والحض على الاجتهاد .

ثانياً: الآثار الخاصة

1- الاجتهاد الجماعي أكثر دقة وإصابة :

إن الاجتهاد الجماعي لما كان يضم أعداداً من العلماء والخبراء المتخصصين جعل له مزية عن الاجتهاد الفردي، بأنه يكون أكثر استيعاباً وإماماً بالموضوع المطروح للاجتهاد، وأكثر شمولاً في الفهم لكل جوانب وملابسات القضية، كما أن عمق النقاش فيه، ودقة التمحيص للآراء والحجج، يجعل استنباط الحكم أكثر دقة وأحرى إصابة.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: (فرأى الجماعة أقرب إلى الصواب من رأي الفرد، مهما علا كعبه في العلم، فقد يلمح شخص جانباً في الموضوع لا ينتبه له آخر، وقد يحفظ شخص ما يغيب عن غيره، وقد تُبرز المناقشة نقاطاً كانت خافية، أو تجلي أموراً كانت غامضة، أو تذكر بأشياء كانت منسية. وهذه من بركات الشورى، ومن ثمار العمل الجماعي دائماً: عمل الفريق، أو عمل المؤسسة، بدل عمل الأفراد).

- 2 الاجتهاد الجماعي بديل عن المجتهد المطلق :

فبلوغ مرتبة المُجتهد المطلق في عصرنا ليست بالأمر الهين؛ والاجتهاد الجماعي الذي يتعاون فيه العلماء سبيل إلى تعويض المُجتهد المطلق؛ في التصدي لمُختلف القضايا والنوازل التي تنزل بالأمّة.

- 3 الاجتهاد الجماعي يوطئ السبيل إلى الإجماع أو يعوض عنه:

وهذا إذا قلنا بأن الإجماع لا ينعقد إلا باتفاق كل مجتهدى الأمّة فهو معوّض وبديل عنه، أما إذا قلنا بأنه ينعقد أيضاً باتفاق الأكثرية منهم وحسب فإمكان انعقاده حينئذ أيسر وأسهل.

- 4 الاجتهاد الجماعي سبيل التكامل بين المجتهدين:

فالمسائل المُعاصرة التي تتميز بالتعقيد وصعوبة الاجتهاد الفردي في التوصل إلى استنباط حكم شرعي لها؛ يجعل الاجتهاد الجماعي الذي تتكامل فيه جهود فقهاء النص مع فقهاء الواقع؛ السبيل الوحيد إلى الاجتهاد في مثل هذه المسائل.

عقبات تواجه الاجتهاد الجماعي :

- 1 الضغوط السياسية وأثرها على مؤسسة الاجتهاد الجماعي:

يظهر من خلال اجتناب الخوض في المسائل السياسية، وتقيد حرية العلماء في إبداء رأيهم في كثير من القضايا المصيرية التي تهم الأمّة كلّها. مما أدى إلى فقد الثقة في كثير من الفتاوى التي تصدرها مؤسسات الاجتهاد الجماعي لدى أفراد الأمّة؛ لأنّ معظم فتاوى بعض مجالس الإفتاء الرسمية جاءت في نظر أفراد الأمّة إرضاء لذوي السلطة؛ خاصة فيما له علاقة بالسياسة أو فيه دور للدولة في حماية الدين.

ولذلك دعا بعض المعاصرين إلى ضرورة استقلال مؤسسات الاجتهاد الجماعي عن السلطة الحاكمة كعلاج لهذه العقبة؛ وحفاظاً على حرية العلماء في الاجتهاد وعدم تأثرهم بتلك الضغوط. ويرى مصطفى الزرقا أنّ المجمع يجب أن ينشأ بالجهد الشعبي وأن يبتعد عن السلطة الرسمية؛ لئلا يسقط في شبهة الوقوع تحت نفوذ الحُكّام .

ويقول القرضاوي: (يجب أن يتوافر لهذا المجمع كلّ أسباب الحرية؛ حتى يبدي رأيه بصراحة، ويصدر قراره بشجاعة؛ بلا ضغط ولا إرهاب من الحكومات. أو قوى الضغط في المجتمع، يجب أن يتحرر من الضغوط السياسية والاجتماعية معا .)

- 2 عدم التنسيق الكامل بين مؤسسات الاجتهاد الجماعي:

ومن الآثار السلبية لهذا تعدد الآراء الاجتهادية في المسائل المصيرية للأمّة؛ وفي ذلك إهدار للجهد والوقت والأموال؛ مما يجعل الاختلاف قائماً بين الناس، وعدم تحقيق الوحدة في

القرارات المصيرية للأمة .

ولذلك فالتنسيق المنشود ليس مجرد تبادل للقرارات وإعلام الطرف الآخر ببرنامج المؤسسة الاجتهادية؛ بل يشمل بالإضافة إلى ذلك العمل الجماعي في تحديد آلية عمل مؤسسات الاجتهاد الجماعي وتسييرها عموديا وأفقيا، بإيجاد خطة عملية واضحة المعالم تكون السبيل إلى تحقيق وحدة الأمة في قراراتها والعمل على رقيها فكريا وحضاريا .

وينبغي أن يشمل التنسيق ما يلي:

- أ - التنسيق في تعيين الأعضاء الأكفاء المستقلين عن السلطة .
- ب - التنسيق لمعرفة نوعية المسائل المعالجة ذات الأولوية.
- ج - التنسيق بين المؤسسات الاجتهادية ومختلف المراكز العلمية للإفادة من الرصيد العلمي لها .

3 - الجمود الفكري لدى بعض أفراد العلم الشرعي:

إنّ الجمود الفكري يتعارض تماما مع أية محاولة لاجتهاد جماعي؛ فكيف يتناقش ويتبادل الآراء مع من لا يقبل الآخر أصلا .

فالاجتهاد الجماعي عبارة عن تكاثف الجهود في الخروج بالحلول الشرعية التي تنزل بالمجتمعات وعموم الأمة؛ ولن يكون ذلك إلا بالتعاون بين علماء الشريعة والمختصين في مختلف المجالات؛ لإعطاء الواقع صبغة شرعية.

ولذلك فمواجهة هذه العقبة يكمن في بيئة الواقع وتحضيره لتقبل الآخر بنشر ثقافة الوعي الجماعي لدى أفراد الأمة، ويعتبر هذا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مؤسسات اجتهادية جماعية تجمع مختلف التيارات الفكرية في المجتمعات .

فالمطلوب توعية أفراد الأمة بدورهم في تشجيع كلّ اجتهاد جماعي؛ سواء كان دعما ماديا أو معنويا، وبمعنى دقيق : تهيئة أرضية صالحة في المجتمع للانتقال من اجتهاد فردي إلى اجتهاد جماعي، تتقبل كلّ ما يصدره من اجتهادات في مختلف مجالات الحياة .

4 - عدم الاستفادة من الرصيد العلمي للمؤسسات الاجتهادية:

تقدم مؤسسات الاجتهاد الجماعي رصيدا علميا معتبرا، يتمثل في الاجتهادات التي تصدرها في مختلف المسائل المعاصرة والنوازل الجديدة، إضافة إلى إصدار العديد من المجلات العلمية التي تضم مختلف البحوث العلمية التي يقدمها أعضاؤها للمناقشة في الدورات التي تعقدها .

لكن التحدي القائم هنا من جهتين:

الأولى: نشر الرصيد العلمي للمجامع الفقهية في العالم، في مختلف المراكز العلمية والجامعات والمساجد. إنّ ذلك لا يتحقق إلا بالتنسيق بين المجامع الفقهية فيما بينها، وبينها وبين المراكز العلمية، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في ذلك .

الثانية: التقنين حيث يعد تقنين القرارات التي تتوصل إليها المجامع أو مجالس الإفتاء من أكبر التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات؛ خاصة بعد أن تعالت أصوات العلمانية بشكل كبير . فإذا كانت مؤسسات الاجتهاد الجماعي لا تقوم بدورها في عرض الأحكام الفقهية على شكل قوانين قابلة للتطبيق في الواقع؛ فإنّ هذا يكون ذريعة إلى تطبيق القوانين غير الشرعية.